مجلة المختار للعلوم الإنسانية 34 (1): 44-71، 2017

Research Article Open Access

الأحاديث النَّبويَّة المنسوبة إلى اللحن وإصلاح اللحن فيها

محمّد أحمد عبد الله الوليد[1]*

جامعة بنغازي

Doi: https://doi.org/10.54172/7jw6b658

المستخلص : يقدم هذا المقال دراسة عن الأحاديث النبوية التي حكم عليها بأنها ملحونة. كما تتناول الدراسة الجدل الدائر بين علماء الحديث حول إمكانية تصحيح الأحاديث الملحنة، مع انقسام الآراء بين مؤيد ومعارض. وتبين الدراسة أن الأحاديث التي حكم بأن بها أخطاء قليلة العدد، ضعيفة الإسناد، ومتعارضة مع أحاديث صحيحة أخرى خالية من اللحن. وتجنباً للوقوع في اللحن، أكد علماء الحديث على ضرورة تعلم اللغة العربية لمن يريد رواية الأحاديث النبوية.

الكلمات المفتاحية: اللحن، النَّحويُّون، الحديث، التصحيح، الحُكم

Prophetic hadiths attributed to solecism And the matter of correction

Muhammad Ahmed Abdullah Al-Walid

Benghazi University

Abstract: This article provides a study on Prophetic hadiths that have been judged to contain grammatical errors (solecism). The study also addresses the ongoing debate among scholars of hadith regarding the possibility of correcting hadiths that contain solecism, with opinions divided between supporters and opponents. The study reveals that the hadiths judged to contain these errors are few in number, weak in their chain of transmission, and conflicting with other authentic narrations that are free from such errors. To avoid falling into linguistic errors, scholars of hadith have emphasized the necessity of learning the Arabic language for those intending to narrate Prophetic hadiths.

Keywords: solecism, grammarians, hadith, correction, judgment

المقدِّمة

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، منوِّر أبصار بصائر العارفين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصـحبه أجمعين ، عـدَّ العدِّ، ومنتهى الحدِّ، أمَّا بعد:

فقد تعدَّدت البحوثُ والمؤلَّفاتُ قديمًا وحديثًا في حجيَّة الاستشهاد بالحديث النبويِّ في اللغة والنَّحو(1)، ويتفق مؤلِّفوها جميعاً على أنَّ رسـول الله ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ أفصحُ الخلق لسانًا، وأوضحُهم بيانًـا، وأنَّ ردَّ الاستشهاد بالحديث على القضايا النَّحويَّة كان من أجل الخوف من رواية الحديث بالمعنى.

وممَّن اشتهر عنه النَّقل في ردِّ النَّحويين للاحتجاج بالحديث النَّبـويِّ على مسائل اللغة ابن الضَّائع (680هـ) وأبوحيَّان الأندلسي (745هـ)، يقـول ابن الضَّـائع تجـويز الرِّوايـة بـالمعنى هـو السَّـبب عنـدي في تـرك الأئمَّة, كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبـات اللغـة بالحـديث، واعتمـدوا في ذلـك على القرآن وصريح النَّقل عن العـرب، ولـولا تصـريح العلمـاء بجـواز النَّقـل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبيِّ ـــ صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم ـــ؛ لأنَّه أفصح العرب "(2).

ويضيف أبو حيَّان سببًا آخر بعد أن أخذ بما ذكره ابن الضَّائع، وهو وقوع اللحن في بعض روايـات الأحـاديث النبويَّة، يقـول :" الأمـر الثَّاني: أنَّه وقـع اللحنُ كثيرًا فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ كثيراً من الرُّواة كانوا غير عرب، ولا يعلمـون لسـانَ العـرب بصـناعة النَّحـو، فوقـع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب"(3).

وللأمر الثاني كـانت علَّة كتابـة هـذا البحث، فهـو يفتِّش في هـذه المسـألة من حيث وقوعهـا في كتب الحـديث، ومقـدار حجمهـا، والضَّـوابط التي وضعت لبيانها.

عنوان البحث:

(**الأحاديث النبويَّة المنسوبة إلى اللحن وإصلاح اللحن فيها**)

ويقصد به اللحن النَّحوي الرَّاجع إلى تركيب الكلام، وليس المقصـودُ اللحنَ اللغويَّ الراجعَ إلى بناء اللفظة أو جمعها أو تصحيفها ونحو ذلك، فهذا قد أُفرد بالتأليف، وهـو المقصـود غالبًـا عنـد الحـديث عن أغلاط المحـدِّثين،

وكتاب (**إصلاح أغلاط المحدثين**) للإمام أبي سليمان الخطَّابي **(388هـ)** خير مثال على ذلك.

أهداف البحث وغايته:

أولاً الهدف العام:

يجيء هذا البحث مع بحوث أخرى يكمل بعضها بعضًا تلتقي كلُّها في بيان المسائل اللغويَّة في السنَّة النبويَّة المطهَّرة، وقد أنجز منها الباحث ـــ بفضل الله ـــ تعالى ـــ (التَّصحيح اللغويَّ في السنَّة النبويَّة ـــ التَّرجمة وأحكامها في السنَّة النبويَّة، أحكام الشِّعر في السنة النبويَّة، النَّقش على الخاتم بالعربيِّة ، دلالات الأسماء في السنة النبويَّة) .

ثانيا الأهداف الخاصَّة:

1. تتبُّع الأحاديث الملحونة في كتب السنَّة ومناقشتها.
2. بيان أنَّ هذا الأمر مازال يحتاج دراسةً تطبيقيَّةً مستفيضةً بعد أن أُشبعت فيه البحوث النَّظريَّة
3. ما يصنع النحويُّ إن وجد حديثًا يعتقد وجود لحنٍ فيه، هل يُبقيه كما هو أو يصلحه؟ وكيف يكون هذا الإصلاح؟

خطة البحث:

يقع البحث في مقدَّمة ومدخل ومبحثين هي :

المدخل : وفيه حدُّ اللحن وأنواعه، وحكمه الشَّرعي.

المبحث الأوَّل: نماذج من الأحاديث الموسومة باللحن النَّحوي وتوجيهها.

المبحث الثَّاني : حكم المحدِّثين على الرِّوايات الملحونة و الاختلاف في إصلاحها

مصادر البحث:

اعتمد البحث على مشهور كتب السنَّة وشروحها، وكلُّها مطبوعة، وقد جاءت مرتَّبةً في آخر البحث.

مدخل
حدُّ اللحن وأنواعه وحكمه

أوَّلاً حدُّه:

قال الجوهري (393هـ) :" اللَحْنُ: الخطأ في الإعراب، يُقال: فلان لَحَّانٌ ولَحَّانَةٌ، أي كثير الخطأ، والتَلْحينُ: التخطئة"(4).

وعدَّ بعضهم التَّصحيف أيضًا من اللحن بل هو أشدُّه، قال المُناوي (1031هـ) :"اللَحْنُ: صرفُ الكلام عن سُننه الجاري عليه، إمَّا بإزالة الإعراب أو التَّصحيف، وهو المذمومُ، وذلك أكثر استعمالًا"5)).

ثانياً أنواعه:

قسَّم أهل اللغة اللحن إلى نوعين: جليٌّ، وخفيٌّ ، قال أبو البقاء الكفوي (1094هـ) "فالجليُّ: خطأٌ يعرض للفظ ويخل بِالْمَعْنَى وَالْعرْف كتغيير كلِّ وَاحِد من الْمَرْفُوع والمنصوب وَالْمَجْرُور والمجزوم، أَو تَغْيِير المبني عَمَّا قسم لَهُ من حَرَكَة أَو سُكُون، والخفيُّ: هُوَ خطأٌ يعرض للفظ وَلَا يخل بِالْمَعْنَى بل بِالْعرْفِ كتكرير الرَّاءات وتطْنين النُّونات"6)).

واللحن الجليّ هو علَّةُ وضع علم النَّحو كما هو مبيَّن في كتب التَّراجم والأخبار، وزمنه قديمٌ بدأ منذ عصر النبوَّة، وتسلَّل إلى بيوت الصَّحابة فروي أنَّهم ضربوا أولادَهم لوقوعهم فيه (7)،ـ غير أنَّه عمَّ وانتشر بسبب اختلاط العرب بالعجم زمن الفتوحات الإسلاميَّة.

ثالثاً حكمه الشَّرعي: ـــ

اللحن يخدش المتكلِّم، ويحقِّر المنزلة، ويسفِّه الواقعَ فيه، وقد جاء في الشِّعر((8

النَّحو يبسُط من لسان الأَلْكنِ والمرءُ تكرمه إذا لم يلحنِ

وقد اجتهد الباحث في أن يجمع أقوال العلماء في حكمه، فوجد أنَّه يمكن تقسيم الحكم فيه بالنَّظر في حال اللاحن أوَّلًا، وفي ما لحن فيه ثانيًا، وهذا بيان ذلك:

1.إن كان اللاحن من العوام نُبِّه على خطئه بلطفٍ وعُلِّم، وأصل ذلك ما جاء عن أَبِي الدَّرْدَاءِ ـــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـــ ، قَالَ:" سَمِعَ النَّبِيُّ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ رَجُلًا قَرَأَ فَلَحَنَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ : (أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ)9))، وواضح من الحديث أنَّ الرجل كان جاهلًا غير متصدِّر في شيء من أمور الشَّأن العام.

2. إن كان اللاحن ممَّن تصدَّر للخطب الجامعة، أو للوظيفة العامَّة المتعلِّقة بالدواوين والكتابة عُزِّر على لحنه.

والتَّعزير يبدأ بالتَّوبيخ ، وقد يصل إلى الضَّرب والحرمان من المال، بل والطَّرد من الوظيفة، والدَّليل على ذلك مارواه مسلم بسنده عَنْ عَدِيِّ بْنِ

حَاتِمٍ ـــ رضي الله عنه ـــ (أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ : بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ)(10)، وفي رواية أخرى لأبي داود : (قُمْ - أَوِ اذْهَبْ – بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ) (11)، فعزَّره بالتَّوبيخ والطَّرد (12).

وجاء عن الخليفة الرَّاشد عمر بن الخطَّاب ـــ رضي الله عنه ـــ أنَّه عاقب بالجلد لبعض الكتَبة لخطئهم في لغة رسائل الدَّولة، فروي أنَّه كتب كاتبٌ يعمل لأَبُي موسى الأشعري ـــ رضي الله عنه ـــ إلى عمر بن الخطاب كتابًا فيه خطأٌ نحويٌّ ظاهرٌ؛ إذ رفَع ما حقُّه الجرُّ قال الحافظ البيهقي (458هـ):" فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : أَنِ اجْلِدْ كَاتِبَكَ سَوْطًا "12))، **وفي رواية** أنَّه ضمَّ إلى عقوبة الجلد ـــ وهي عقوبة بدنيَّةٌ ـــ عقوبةً ماليةً قال :" فاضرب كاتبك سوطًا واحدًا، وأخِّر عطاءه سنةً"((14.

وجاء في رواية ابن الأبَّار (658هـ):" أن اضربه خمسين سوطًا**،** واعزله عن عملك "(15)، فجمع مع الضَّرب العزل عن العمل.

3**.**إن كان اللاحن يلحنُ في الأحاديث النبويَّة فيرفع المنصوبَ، أو ينصب المرفوعَ فقد وقع في الحرام، ووجب عليه الاستغفار**،** فقد أدخل العلماءُ هذا اللحنَ في الكذب المتعمَّد عن النبيِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ فروى البخاريُّ بسنده عَنِ المُغِيرَةِ ـــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـــ، قَالَ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)(16)، فرسول الله أفصحُ النَّاس لسانًا، وأبعدُهم عن اللحن، قال الحافظ العراقي (806هـ) في ألفيته الحديثية 17)):

639 ـ وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا عَلَى حَدِيْثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

640 . فَيَدْخُلاَ فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا فَحَقُّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا

4. من يرى أنَّه لا حاجة إلى علم العربيَّة في الحديث أصلًا، وأنَّ تعلُّمها كالجهل بها، فهذا ارتكب محرَّمًا عظيمًا، وتجب عليه التَّوبة والاستغفار، فإن تمادى يؤدِّبه الحاكم، والسَّلطة التقديريَّة هنا للحاكم واسعة جدًا ، جاء في مسائل ابن رشد الجد (520هـ) :" وسُئل ـــ رضي الله عنه ـــ عمَّن قال: لا يحتاج إلى لسان العرب، هل يلزمه شيءٌ أم لا؟، فقال، وفَّقه الله : هذا جاهلٌ جدًا، فلينصرف عن ذلك، وليتب منه، فإنَّه لا يصحُّ شيء من أمور

الدِّيانة والاسلام إلَّا بلسان العرب، يقول الله تعالى: ﴿ بلسان عـربى مـبين﴾، فقال له السَّائل: إنَّ قائل هذا القول ليس بجاهلٍ، ولكن ممَّن يقرأ الحديثَ، والمسائل فقال ـــ أيَّده الله ـــــ : وإن كـان، فـإنَّ هـذا منـه جهـلٌ عظيمٌ، فقل له، تُبْ منه، وأقلعْ عنه، ولا يلزمه شيءٌ، إلَّا أن يُرى أنَّ ذلك منه لخُبث منه في دينه، أو نحو ذلك، فيؤدِّبه الإمام على قوله ذلـك، بحسـب مـا يـرى، فقد قال قولًا عظيمًا.والله الموفّق للصواب"(18).

وبعد هذا التَّمهيد اللازم يتساءل البحث عن كم وقوع اللحن النَّحوي في الحديث النبويِّ ، وما هي النَّماذج الدَّالـة على وقوعـه؟، وكيـف وجِّهت؟ وما العمل عند وجود الحديث ملحونًا في رواية من رواياته؟

المبحث الأوَّل

نماذج من الأحاديث الموسومة باللحن وتوجيهها.

مرَّ ذكر أنَّ رسول الله ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ ـــــ أفصـح الخلـق لساناً، وأوضحهم بياناً، نهى عن التشدُّق والتحذلُق، وحذَّر من اللحن ووصـفه بالضَّلال فقال: (أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ)((19 غير أنَّ هناك أحاديثَ صحيحةً تُنسب إليه ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــــ كانت قد وُصفت عنـد بعضـهم بـاللحن أو بمخالفة مشهور قوانين العربيَّة، وهذا بحثُ القول فيها مع تعيينها وتوجيهـا، وبيان حكم المحدثين في رواية الأحاديث الملحونة، ووجبت الإشـارة إلى أنَّ لابن مالك ـــ رحمه الله ـــــ مصَّـنفًا في تخـريج الرِّوايـات المشـكلة في صحيح البخاري الَّتي قد يعتقـد بعضُـهم أنَّه نسـجه لتضـمُّنه أحـاديث ملحونـة وجَّهها على الصَّحيح الفصيح، وهـذا ليس صـحيحًا فالكتـاب جـاء لتقويـة رأي مهمل، أو لإنشاء قاعدة جديدة20))، أمّا هذا المبحث فقد جاء لبيان بعض ما يعتقد أنَّه ملحون، ووجه تخريجه وردِّه.

الحديث الأوَّل:

روى أحمد (241هـ) عن عليّ بن النُّعْمان بن قُـراد عن **رجل** عَنْ عَبْـدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ ـــــ قَـالَ: (خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّفَاعَةِ، أَوْ يَدْخُلُ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّـفَاعَةَ، لِأَنَّهَـا أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَتُرَوْنَهَا لِلْمُنَقَّيْنَ؟ لَا، وَلَكِنَّهَا لِلْمُتَلَوِّثِينَ الْخَطَّاءُونَ)، قَالَ زِيَادٌ: " أَمَا إِنَّهَـا لَحْنٌ، وَلَكِنْ هَكَذَا حَدَّثَنَا الَّذِي حَدَّثَنَا"(21).

ومحلُّ الإشكال في الحديث رفع لفظ (الخطَّاءون)، وحقُّها النَّصب صفةً للفظ (المتلونين)

ويرى البحث أن الجواب على ذلك من وجهين:

أوَّلًا : إنَّ هذاه الرِّواية ضعيفةٌ لا تصحُّ حجَّةً، ولا تنهض دليلًا على وجـود اللحن في أحاديث السنَّة المطهَّرة، لجهالة الرَّجل الَّذي لم يسمَّ في سـنده، وكذا فإنَّ الرَّاوي عليّ بن النُّعْمان بن قُراد ضعيفٌ في كتب الطَّبقات، ولـولا ضـيق المقـام لنقلت النُّصـوص في تضـعيفه، ولم يوثِّقـه غـير ابن حِبَّان، وللمزيـد في دراسـة سـنده عليـك بسلسـلة الأحـاديث الضـعيفة للألبـاني (1420هـ) ، وفيه ردٌّ على الشيخ أحمد شاكر(1377هـ) .

ثانياً: إنَّ الحديث رُوي صحيحًا بإسنادين آخرين عند ابن ماجـه (273هـ) والطَّبراني (360هـ) وقد نصب فيهما(الخطَّائين)، فـروى ابن ماجـه بسـنده عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ ـــ : (خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّـفَاعَةِ، وَبَيْنَ أَنْ يَـدْخُلَ نِصْـفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، فَـاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَتُرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِينَ؟ لَا، وَلَكِنَّهَـا لِلْمُـذْنِبِينَ الْخَطَّائِينَ الْمُتَلَوِّثِينَ) (22)ـ وروى الطَّبراني بسنده : عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ : (خُيِّرت بين الشَّـفاعة وبين أن يـدخل شطرُ أمَّتي الجنَّة فـاخترت الشَّـفاعة؛ لأنَّهـا أعمُّ أمـا أنَّهـا ليسـت للمؤمـنين المتَّقين ولكنَّها للمذنبين الخطَّائين المتلوِّثين) 23)).

فكيف نترك الرِّواية الصَّحيحة سندًا ومتنًا إلى رواية ضعيفة سنداً ومتنًا!

ثالثا: إن افترضنا صحَّة الرِّوايـة من العلَّة في سـنده فقـد ذكـروا أنَّه يُخـرَّج الرَّفـع فيهـا بمـا يوافـق قواعـد العربيَّة: " فهي نعتٌ مقطـوعٌ عن منعوتـه، وإعرابها خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام (هم الخطاءون) وهو أبلغ"(24) .

والَّذي يراه الباحث أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل فالظَّاهر أولى به، فينبغي التمسُّـك بالرِّوايـة الصَّـحيحة، فَلِمَ نلجـأ إلى تخـريج مـا لم يثبت بسندٍ صحيحٍ ؟، بل جاء السَّند الصَّحيح متَّسقًا مع قواعد العربيَّة.

الحديث الثَّاني:

روى **الرَّامَهُرْمُزِيُّ** (360هـ) بإسناده عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ:(تَعَلَّمُـوا الزَّهْـرَاوَانِ؛ الْبَقَـرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ)، وروى أيضًا بإسـناده عَنْ أَبِي أُمَامَـةَ ـــ رضـي اللـه عنـه ـــ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ: (تَعَلَّمُـوا الْقُـرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا لِأَصْحَابِهِ، وَعَلَيْكُمْ بِالزَّهْرَاوَانِ: الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْـرَانَ) 25)).

ومحلُّ الإشكال مجيء (الزَّهراوان) بالألف، فهي مفعول به في رواية، ومجرورٌ في الرِّواية الثَّانية.

وللجواب على ذلك يقول الباحث: ـــ

أوَّلاً: إنَّ الحديث بالرِّواية السَّابقة ليس مُدوَّنًا في كتب الصِّحاح والسُّنن، بل ما رأه الباحثُ في جمهرة كتب الحديث كان متَّفقًا مع قواعد العربيَّة فجاء فيها عن أَبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ ـــ رضي الله عنه ـــ ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ ، يَقُولُ: (اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ)26)).

ثانياً: وجد البحثُ بعد التَّفتيش أنَّ هذه الرِّواية (بالرَّفع) ضعيفةٌ؛ لوجود (عَاصِمُ بْنُ هِلَالٍ الْبَارِقِيُّ) في سندها، وقد ضعَّفه ـــ رحمه الله ـــ غير واحد من أئمَّة الجرح والتَّعديل(27).

ثالثاً: إنَّه يمكن تخريجه على لزوم الألف في الرَّفع والنَّصب والجرِّ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرانِ﴾ على لغة بني الْحَارِث بن كَعْب؛ " لأَنَّهم يجْعَلُونَ الْمثنى بِالْألف فِي كل وَجه مَرْفُوعًا فَيَقُولُونَ: رَأَيْت الرّجلَانِ، ومررت بالرجلان، وأتاني الرّجلَانِ، وَإِنَّمَا صَار كَذَلِك؛ لِأَنَّ الْألف أخفُّ بَنَات الْمَدّ واللين"28)).

قال ابن مالك (672هـ):" ومن لغتهم أيضًا قصر" الأب" و "الأخ"، كقول ابن مسعود ـــ رضي الله عنه ـــ لأبي جهل: (أنت أبا جهل)، وعلى لغتهم قرأ غير أبي عمرو: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾، ومن شواهد هذه اللغة قول أم رُومان: (بينما أنا مع عائشة جالستان) فـــ "جالستان" حال، وكان حقُّه، لو جاء على اللغة المشهوة أن يكون بالياء، لكنَّه جاء على اللغة الحارثيَّة، وممَّا جاء عليها قوله ـــ عليه الصَّلاة والسَّلام ـــ : (إيَّاكم وهاتان الكعبتان الموسومتان) ، وقوله ـــ عليه السَّلام ـــ : (إنِّى وإيَّاك وهذان وهذا في مكان واحد يوم القيامة). أخرجهما أبو الفرج في جامع المسانيد"29)).

الحديث الثالث :

روى البخاري (256هـ) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ في باب رمي الرَّجلِ زوجَتَه: (ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ: انْظُرُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ، أَدْعَجَ العَيْنَيْنِ، عَظِيمَ الأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَّجَ السَّاقَيْنِ، فَلاَ أَحْسِبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُحَيْمِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، فَلاَ أَحْسِبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ مِنْ تَصْدِيقِ عُوَيْمِرٍ) (30).

ومحلُّ الإشكال مجيء لفظ (أُحيمر) في الرِّواية غير مصروفٍ.

قال ابن الملقِّن (804هـ):" وقوله: "وإن جاءت به أحيمر" هو تصغير أَحمر، وهو الأبيض، وهو غير مصروفٍ، قال ابن التين: وصوابه أحيمرًا" 31)).

وقد نسب غير واحد التَّخطئة للزركشي (794هـ)(32)، وهي لابن التِّين التُّونسي(611هـ) فالعزو من ابن الملقّن دقيق، فالزركشي مقلِّدٌ لا أنَّه صاحب الرأي فيه.

قال الدَّماميني (827هـ) :" عدم الصَّرف هو الصَّواب، وما ادَّعى هو أنَّه عين الصَّواب هو عين الخطأ"(33).

يقول الباحث:لا أدري كيف يكون الصَّواب هو التَّنوين، وشائعٌ مذ وجد كتاب سيبويه (180هـ) النَّص بالمثال على كون هذا اللفظ ممنوعًا من الصَّرف (34)، وما جاء منونًا في الشِّعر فمحمولٌ على الضَّرورة (35).

ولعلَّ الوهم جاء للمخطِّيء من اعتقاده وجوب تنوين الممنوع من الصَّرف إذا صُغِّر قال العيني (855هـ) :" فإن قيل: قد عُلم أنَّ كل ما لا ينصرف مكبَّرًا يصرف مصغَّرًا، وأحيمر مصغر أحمر فينبغي أن يكون صرفه لذلك لا للضرورة، **قلتُ:** هذا له شروط منها: أن لا يكون له شبهٌ بالفعل المضارع سابقٌ على التَّصغير، فـــــ (أحمر) يمنع من الصَّرف مكبَّرًا ومصغرًا؛ لأنَّ شبه الفعل المضارع فيه سابقٌ على التَّصغير، وكذلك الكلام في: أحمد. فافهم"((36.

الحديث الرَّابع :

عن ابْنُ عَبَّاسٍ ـــ رضي الله عنه ـــ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ـــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ : (مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَجُلٌ آدَمُ طُوَالٌ جَعْدٌ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَرْبُوعَ الْخَلْقِ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبْطَ الرَّأْسِ، وَأُرِيَ مَالِك خَازِنَ النَّارِ، وَالدَّجَّالَ فِي آيَاتٍ أَرَاهُنَّ اللهُ إِيَّاهُ، ﴿ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾(37).

ومحلُّ الإشكال قوله: (مالك) فلم تأت منصوبة، وحقُّها أن تكون مفعولاً به منصوباً. قال النَّووي (676هـ) ـــ رحمه الله ـــ : " وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْأُصُولِ مَالِكٌ بِالرَّفْعِ وَهَذَا قَدْ يُنْكَرُ، وَيُقَالُ هَذَا لَحْنٌ لَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ"(38).

والجواب على ذلك من وجهين :

الأوَّل : إنَّ الرِّواية في صحيح البخاري جاءت بالنَّصب39)).

الثانية : ما أجاب به الإمام النَّووي ـــ رحمه الله ـــ وهو أنَّ الرِّوايات بالنَّصب ، ولكنَّ المحدثين يُسقطون الألفَ في الكتابة فاعتُقد الرَّفعُ في

اللفظـة، وهـو ليس صـحيحاً، قـال:" وَهُـوَ أَنَّ لَفْظَـةَ مَالِـكٍ مَنْصُـوبَةٌ وَلَكِنْ أُسْقِطَتِ الْأَلِفُ فِي الْكِتَابَةِ، وَهَذَا يَفْعَلـهُ الْمُحَـدِّثُونَ كثـيراً فيكتبـون سـمعت أنس بغير ألفٍ ويقرؤنـه بِالنَّصـب، وكـذلك مالـك كتبـوه بغـير ألـف ويقرؤنـه بِالنَّصْبِ، فَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أحسن مَا يُقَالُ فِيهِ "40)).

وقد ألَّف الجلال السُّيوطي (911هـ) رسالةً مفردةً في بيان حـذف الألف الدَّالَّة على النَّصـب عنـد المحـدِّثين قـال :" وكتبت فيـه رسـالة، وهي هـذه: بسـم اللـه الـرَّحمن الـرَّحيم، الحمـد للـه وسـلامٌ على عبـاده الَّذين اصطفى، وقع السُّؤال عن حديث: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليـه الجمعة يـوم الجمعـة إلَّا مـريضٌ أو امـرأة أو مسـافر أو حميـل أو مملـوك)، رواه الدَّارقطني من حديث جابر بن عبد اللـه، فـإنَّ هـذا الاسـتثناء من كلامٍ تامٍّ موجب، فيكون ما بعد إلَّا واجبَ النَّصب فما وجه رفعـه؟، وخـاض النَّاس في توجيه ذلك، والَّذي عندي في الجواب أنَّ هذه الكلمـاتِ الواقعـةَ بعـد إلَّا منصوبةٌ، ولكن كُتبت بلا ألف، وهذا ذكره الأئمـة في الأحـاديث الكثـيرة...."(41).

الحديث الخامس :

عن أبي بكرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ـــ قال :(كما تكونوا كذلك يؤمَّر عليكم)(42).

ومحل الإشكال فيه حذف النون من (تكونوا) فقـد حـذفت دون ناصب أو جازم.

والجواب على ذلك من أربعة أوجه:

الأول: الحديث ضعيف ، فلا ينبغي الاعتماد عليه حجة في استنباط القواعد اللغوية التي تبنى على سماع موثوق ، قال البيهقي :" هذا منقطع، وراويه يخيى بن هاشم وهو ضـعيف"(43)، وقـد أبـان ضـعفه غـير واحـد من أهل الصناعة الحديثية(44) ، ولو كان ببقاء النون في (تكونوا).

الثاني: يمكن تخريجه على لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم ، قـال ابن مالـك :" ومن حـذفها في الرفـع نـثراً قـراءة أبي عمـر من بعض طرقه ﴿ قالوا ساحران تظَّاهرا ﴾ بتشديد الظـاء، وقـول النـبي ــ صـلى اللـه عليه وسلم ــ (والذي نفس محمد بيده لا تـدخلوا الجنـة حـتى تؤمنـوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) "(45).

الثالث: أن يخرَّج على مذهب الكوفيين وما استحسنه أبو العبَّاس المـبرِّد (285هـ)، وهو كونه منصوبًا بـــ (كما)، فهي بمعنى (كيمـا) الناصـبة للفعـل المضارع، قال السيوطي(911هـ) :" وهو مذهب ضعيف "(46).

الرابع: أنه دخله تغيير من الرواة، وليس في أصله هكذا بحذف النون، أشـار إلى ذلك السيوطي(47).

ويرى البحث استحسان اختيار الرَّأي الأول، فلا ينبغي الاعتماد عليه حجَّةً في اسـتنباط القواعـد اللغويَّة الـتي لا تبـنى إلا على سـماع موثـوق، ورواية صحيحة ثابتة، فلو كانت الرواية صحيحةً سالمةً من سهام النَّقد لكان البحث عن تخريج من التخريجات النَّحوية مقبولًا مستساغًا، وما عددناه لحنًا أصلًا، فلمَ نخوض في تخريج رواية لم تثبت من طريق صـحيح إلى النـبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وقد قال بعض النَّحـويين :" ولا حاجـة إلى ارتكـاب أمر لم يثبت "(48).

وقد ذكره البحث هنا؛ لأنَّ طائفةً واسعة من النَّحويين يرون عدم جواز حذف النون دون ناصب أو جازم في النَّثر ، وأن ذلك جائز في الشعر، ولهذا عُدَّ الحديثُ لحنًا من تغيير الرُّواة.

هذه هي الأحاديث التي يكثر دورانها في هـذه المسـألة، ويتَّضـح من عرضـها أنَّهـا قليلـةٌ جـدًا لا يبـنى عليهـا ادِّعـاء القـول بكـثرة في الأحـاديث الملحونة نحويًا، وهي كما مـرَّ إمَّا ضـعيفة بعلَّة قادحـة في سـندها، ويقابلهـا صحيحٌ خلا من هذا اللحن، وإمَّا صحيحة مؤوولة.

المبحث الثَّاني

حكم المحدِّثين على الرِّوايات الملحونة والاختلاف في إصلاحها

أولا : سبب الوقوع في اللحن:

وجب التَّأكيد مرة أخرى على أنَّ رسول الله ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ أفصح النَّاس لسانًا، وأبعدهم عن اللحن وفاسد الكلام، ولكنَّ بعض الرَّواة ربَّما تساهلوا في النَّقل وتصرَّفوا في المتن آخذين بجواز الرِّواية بالمعنى، وبعضُهم قليل العلم بمسائل العربيَّة فيصل الحديثُ ملحونًا قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ (360هـ):" وَكَثِيرٌ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ لَا يَضْبِطُونَ الْإِعْرَابَ وَلَا يُحْسِنُونَهُ، وَرُبَّمَا حَرَّفُوا الْكَلَامَ عَنْ وَجْهِهِ، وَوَضَعُوا الْخِطَابَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ مَنْ أَخَذَ عَنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ يَحْكِيَ أَلْفَاظَهُمْ إِذَا عَرَفَ وَجْهَ الصَّوَابِ، إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ مَعْلُومًا ظَاهِرًا، وَلَفْظُ الْعَرَبِ بِهِ مَعْرُوفًا فَاشِيًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُحَدِّثَ، إِذَا قَالَ: «لَا يَؤُمُّ الْمُسَافِرَ الْمُقِيمُ» فَنَصَبَ الْمُسَافِرَ وَرَفَعَ الْمُقِيمَ، وَكَذَلِكَ: «لَا يَؤُمُّ الْمُقَيَّدَ الْمُطْلَقُ» فَنَصَبَ الْمُقَيَّدَ وَرَفَعَ الْمُطْلَقَ كَانَ قَدْ أَحَالَ"(49).

وقد جاءت وقائعُ تشهد بذلك، قال الخطيب (463هـ):" فروى أَبُو مُسْهِرٍ: «كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَلْحَنُ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَسْبِقُهُ لِسَانُهُ إِلَى اللَّحْنِ، لَا أَنَّهُ كَانَ يَرَاهُ مَذْهَبًا؛ لِأَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْهُ إِجَازَةُ إِصْلَاحِ اللَّحْنِ"(50)

وقال أيضًا:" قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ: " الرَّجُلُ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ فِيهِ اللَّحْنُ يُقِيمُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ كَانَ الْقَوْمُ لَا يَلْحَنُونَ"(51).

وفيه أيضًا :" كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَقَدْ لَقِيَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ـــ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـــ فَاحِشَ اللَّحْنِ، كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ أَبُوهُ"(52).

ولهذا الخطرِ العظيمِ حذَّروا من الإقبال على رواية الحديثِ قبل معرفة علم العربيَّة، قال السَّخاوي (902هـ):" وأقلُّ ما يكفي من يريد قراءة الحديث أن يعرفَ من العربيَّة أن لا يلحن،"(53)، ولهذا ترك إمام الصَّنعة النَّحويَّة سيبويه (180هـ) حلقة حمَّاد بن سلمة (167هـ) ـــ وهو أحد أئمَّة الحديث المعروفين ـــ ، وبيان ذلك أن سيبويه كان قد اعترض على رواية من روايات الحديث رواها حمَّاد، معتقدًا أن اللحن قد دخلها، وهي قوله ـــ صلى الله عليه وسلَّم ـــ (ليس أحد من أصحابي إلا لو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه : (أبو الدرداء)، فسخِرَ منه في المجلس لعدم معرفته بأن (ليس) هنا استثناء، فتركهم ولزم مجلس الخليل (170هـ) فبرع(54).

وقد وصفوا من يجلس لتلقِّي الحديثِ النبويَّ عن الشُّيوخ دون أخذ علم العربيَّة بأوصاف منفِّرة فمنها أنَّه كاذبٌ على النبيِّ ـــ صلَّى الله عليه

وسلَّم ـــ فرووا عن الأصمعيِّ (216هـ) أنه قال: " أخشى عليه إذا لم يعرفِ العربيَّة أن يدخل في قوله: (من كَذَبَ علي متعمِّداً فليتبوَّأ مقعدَه من النار) ، فإنَّ النبيَّ ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه "(55).

وقال ابن الصَّلاح (643هـ) ـــ رحمه الله ـــ :" قُلْتُ: فَحَقٌّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ وَمَعَرَّتِهِمَا. رُوِّينَا ... عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: " مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ لَيْسَ لَهُ رَأْسٌ ... " ، وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : " مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ، وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ مَثَلُ الْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا ... "(56).

عرض الحديث على النَّحويين:

كان بعض المحدِّثين يعرضون أحاديثَهم على اللغويين والنَّحويين أيضًا خوف اللحن ولا يعتمدون على ما يروونه عن مشايخهم، فروى الخطيب البغدادي (463هـ):" حَدَّثَنِي أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ , قَالَ: " كَانَ عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ يَجِيءُ إِلَى الْأَخْفَشِ وَإِلَى أَصْحَابِ النَّحْوِ فَيَعْرِضُ عَلَيْهِمُ الْحَدِيثَ يُعْرِبُهُ, فَقَالَ لَهُ الْأَخْفَشُ: عَلَيْكَ بِهَذَا ـــ يَعْنِينِي ـــ وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَجِيءُ إِلَيَّ حَتَّى عَرَضَ عَلَيَّ حَدِيثًا كَبِيرًا "(57).

وفيه أيضًا :" كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يُعْطِي كُتُبَهُ إِذَا كَانَ فِيهَا لَحْنٌ لِمَنْ يُصْلِحُهَا"(58)، **وكان** "عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: " إِذَا سَمِعْتُمْ مِنِّي الْحَدِيثَ، فَاعْرِضُوهُ عَلَى أَصْحَابِ الْعَرَبِيَّةِ ثُمَّ أَحْكِمُوهُ" (59)، قَالَ سُفْيَانُ:" كَانَ سَعِيدٌ ـــ يَعْنِي ابْنَ شَيْبَانَ ـــ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ، سَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ: تَعْلَقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ: تَعْلُقُ؟ فَقُلْتُ: تَعْلُقُ"(60).

ثانيًا : المقصود باللحن في هذه الأحاديث، ومتى يجب تغييره إلى الصَّواب:ـــ

لم يترك علماءُ الحديثِ مصطلحَ اللحن مفتوحاً على مصراعيه تتجاذبه الأهواء، وتتنازعه المخيِّلات، بل وضعوا له ضابطاً، وقيَّدوه ببعض الأمور، وهذا بيان ذلك :

بيَّنوا أنَّ اللحن هو (**ما خرج عن جميع استعمالات العرب**) ، فكلُّ حديث رُوي وله وجهٌ في العربيَّة يُحمل عليه فليس ملحوناً نقل ياقوت الحموي (626هـ) عن النسائي (303هـ) وقد سُئل عن اللحن في الحديث فقال: "إن كان شيءٌ تقوله العرب ـــ وإن كان لغة غير قريش ـــ فلا تغيِّر؛

لأنَّ النبي ـــ صلَّى الله عليه وسلم ـــ كـان يكلِّم النَّاس بكلامهم، وإن كـان ممَّا لا يوجد في لغة العرب، فرسول الله ـــ صلَّى الله عليـه وسـلم ـــــ لا يلحن"(61).

وقال ابن حزم (456هـ): «وأمَّا اللَّحْنُ في الحديثِ: فإنْ كان شَيْئًا له وَجْهٌ في لغةِ بَعْضِ العَرَبِ، فَلْيَرْوِهِ كما سَمِعَهُ، ولا يُبَدِّلْهُ، ولا يَرُدَّهُ إلى أَفْصَحَ منه، ولا إلى غَيْرِهِ، وإنْ كان شيئًا لا وَجْـهَ لـه في لغـةِ العَـرَبِ البَتَّةَ، فحَـرَامٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ أنْ يحدِّثَ باللَّحْنِ عن النبيِّ، فإنْ فَعَلَ فهـو كـاذبٌ مُسْـتحِقٌّ للنارِ في الآخِرَةِ؛ لأنَّا قد أيقنَّا أنَّه لم يَلْحَنْ قَـطُّ؛ كتيقُّنِنَـا أنَّ السـماءَ مُحِيطَـةٌ بالأرضِ، وأنَّ الشمسَ تطلُعُ من المَشْرِقِ، وتَغْـرُبُ في الْمَغْـرِبِ؛ فمَنْ نَقَـلَ عن النبيِّ ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ اللَّحْنَ، فقد نَقَلَ عنـه الكَـذِبَ بيقين، وفَرْضٌ عليه أنْ يُصْلِحَهُ، ويَبْشُرَهُ مِنْ كتابه، ويَكْتُبَـهُ مُعْرَبًـا، ولا يُحـدِّثَ بـه إلَّا مُعْرَبًا، ولا يَلْتَفِتَ إلى ما وُجِدَ في كِتَابِهِ من لَحْنٍ، ولا إلى مـا حَـدَّثَ شـيوخُهُ ملحونًا..."(62).

وقال طاهر بن صالح السمعوني (1338هـ):" وَأما اللّحن فِي الحَـدِيث فَإِن كَانَ شَيْئًا لَهُ وَجه فِي لُغَة بعض الْعَرَب فليروه كَمَا سَـمعه وَلَا يُبدلـهُ وَلَا يردهُ إِلَى أفْصح مِنْهُ وَلَا إِلَى غَيره وَإِن كَانَ شَيْئًا لَا وَجه لَـهُ فِي لُغَـة الْعَـرَب الْبَتَّةَ فَحَرَام على كل مُسلم أَن يحدث باللحن عَن رَسُول الله ـــ صلَّى اللــه عليه وسلَّم ـــ فَإِن فعل فَهُوَ كَاذِب عَلَيْهِ لأَنا قد أيقنا أَنـه ـــــ عَلَيْـهِ السَّـلَام ـــ لم يلحن قطّ ، وَفرض عَلَيْهِ أَن يصلحه ويبشره يكشطه من كِتَابه ويكتبه معربًا وَيحدث بِهِ معربًا، وَلَا يلْتَفت إِلَى مَـا وجـد فِي كِتَابـه من لحن وَلَا إِلَى مَا حَدثهُ بِهِ شُيُوخه ملحونًا"(63).

ثالثاً : شبهة جواز رواية الحديث ملحونًا:

وردت بعض الأقوال عن السَّلف ـــ رضي الله عنهم ـــــ تجيز روايـة الحـديث ملحونًـا فـروى عِيـاض(544هـ) عَنْ أَبِي مَعْمَـرٍ قَـالَ : " إِنِّي لَأَسْـمَعُ الْحَدِيثَ لَحْنًا، فَأَلْحَنُ كَمَا سَمِعْتُ"(64).

وحجَّتهم أنَّ هذا العمل من باب الصِّدق في التَّحمُّل، قال ابن الصَّلاح (643هـ) :"إِذَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ لَحْنٌ، أَوْ تَحْرِيفٌ، فَقَدِ اخْتَلَفُـوا، فَمِنْهُمْ مَنْ كَـانَ يَرَى أَنَّهُ يَرْوِيهِ عَلَى الْخَطَـأِ كَمَـا سَـمِعَهُ، وَذَهَبَ إِلَى ذَلِـكَ مِنَ التَّابِعِينَ مُحَمَّدُ بْنُ سِـيرِينَ، وَأَبُـو مَعْمَـرٍ عَبْـدُ اللَّهِ بْنُ سَـخْبَرَةَ. وَهَـذَا غُلُـوٌّ فِي مَـذْهَبِ اتِّبَـاعِ اللَّفْظِ، وَالْمَنْعِ مِنَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَي"(65).

والَّذي يطمئن إليه الباحثُ بعد البحث والتَّفتيش أنَّه يجب ألَّا ننظر في المسألة من حيث عدّ اللحن كلِّه في درجةٍ واحـدةٍ بـل يجب أن نُقسِّـم هـذا اللحنَ إلى أقسام:

الأوَّل: لحنٌ في أسماء الرُّواة مثـل :إبـدال العين همـزة في اسـم عبداللـه بسبب العجمة ونحو ذلك، فهذا مغتفرٌ، وليس منه خطرٌ.

الثَّاني: لحن في المتن ليس محـلَّ اتِّفـاق بين أهـل العربيَّة، وهـذا لا يجـوز إنكارُه، وقد مرَّ بيانُ النَّصِّ فيه بعدم جواز إصلاحه.

الثـالث: لحنٌ وُجـد في المتن باتِّفـاق أهـل العربيَّة، لكنَّه منسـوبٌ لمن هم دون النبيِّ ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ وهـذا الأفضـلُ فيـه الإصـلاح، وهـذا النَّوع قد وجده الباحث مرويًّا عن مالك ـــ رضـي اللـه عنـه ـــ قـال عبـد الخالق بن أسد الحنفي (564هـ) :"سمعتُ أبا داودَ سليمانَ بنَ معبـدٍ يقـولُ: سـمعتُ عليَّ بنَ المَـدينيِّ يقـولُ: قـالَ مالـكُ بنُ أنسٍ: إذا كـانَ الحـديثُ مرفوعًا، وكانَ فيه لَحنٌ فـإنِّي أُعربُـهُ، لأنِّي أَعلمُ أنَّ رسـولَ اللـهِ ـــ صـلَّى الله عليه وسلَّم ـــ لم يَكن يَلحَنُ، وإذا كانَ لِمن دونَ النبيِّ ـــ صـلَّى اللـه عليه وسلَّم ـــ فإنْ شئتُ تَتبعتُ اللفظَ."(66).

فبان أنَّ الأمر واسعٌ عند مالك من غير إيجاب فيمن دون النبيِّ ـــ صلَّى الله عليه وسلَم ـــ .

الرابع : لحنٌ في المتن باتِّفاق أهل العربيَّة منسوب للنبيِّ ـــ صـلَّى اللـه عليه وسلَّم ـــ ، وهذا يجب تغييره وإصلاحه، وهـذه جملـة من النُّقـول في ذلك :

1.قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ (360هـ) «رَأَيْتُ أَحْمَـدَ بْنَ حَنْبَـلٍ يُغَيِّرُ اللَّحْنَ فِي كِتَابِـهِ"(67)، وفيـه أيضـاً :" عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْـدِ اللَّهِ بْنِ عَمْـرِو بْنِ عُثْمَـانَ قَـالَ: إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ فِيهِ اللَّحْنُ وَالْخَطَأُ، فَلَا تُحَدِّثْ إِلَّا بِالصَّـوَابِ، إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُـوا يَلْحَنُونَ"(68)، وفيه:" حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ السَّـرَّاجُ، ثَنَـا عُثْمَـانُ بْنُ عُمَـرَ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الْبَاهِلِيُّ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: " كُنَّا عِنْـدَ أَيُّوبَ، فَحَدَّثَنَا فَلَحَنَ، وَعِنْدَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ الْخَلِيلُ، فَقَالَ أَيُّوبُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ "(69).

2. مرَّ قول ابن حزم (456هـ):" فحَـرَامٌ على كُـلِّ مُسْـلِمٍ أنْ يحـدِّثَ بـاللَّحْنِ عن النَّبيِّ، فإنْ فَعَلَ فهو كاذبٌ مُسْتحِقٌّ للنارِ في الآخِرَةِ؛ لأنَّا قد أيقنَّا أنَّه لم يَلْحَنْ قَـطُّ؛ كتيقُّنِنَـا أنَّ السـماءَ مُحِيطَـةٌ بـالأرضِ، وأنَّ الشـمسَ تطلُـعُ من المَشْرِقِ، وتَغْرُبُ في الْمَغْرِبِ؛ فمَنْ نَقَـلَ عن النـبيِّ ـــ صـلَّى اللـه عليـه

وسلَّم ـــــ اللَّحْنَ، فقد نَقَـلَ عنـه الكَـذِبَ بيقين، وفَـرْضٌ عليـه أنْ يُصْـلِحَهُ، ويَبْشُرَهُ مِنْ كتابه، ويَكْتُبَهُ مُعْرَبًا، ولا يحـدِّثَ بـه إلا مُعْرَبًـا، ولا يَلْتَفِتَ إلى مـا وُجِدَ في كِتَابِهِ من لَحْنٍ، ولا إلى ما حَدَّثَ شيوخُهُ ملحونًا..."(70).

3.نقـل القاضـي عيـاض (544هـ) عن شـعبة:"لا بـأس أن يقـوم اللحن في الحديث"(71) وفيه أيضًـا:" وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَيْضًـا لَا بَـأْسَ بِإِصْـلَاحِ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ"(72).

4.قال ابن كثير (774هـ):"وأمَّا إذا لحن الشَّيخ، فالصَّـواب أن يرويـه السَّـامع على الصَّواب، وهـو محكيٌّ عن الأوزاعي، وابن المبـارك، والجمهـور، وحكى عن محمَّد ابن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبرة أنَّهما قالا: يرويه كمـا سـمعه من الشـيخ ملحونًـا، قـال ابن الصَّـلاح: وهـذا غلـوٌّ في مـذهب اتبـاع اللفظ" (73).

5.قال السَّخاوي (902هـ) في شرح قول العراقي في ألفيته

❖ وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِيْنَ يُصْلَحُ وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهْوَ الأَرْجَحُ

:" (وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ) وَالْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَطِيبُ فِي (جَامِعِهِ)، وَمِنْهُمْ هَمَّامٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَالنَّضْـرُ بْنُ شُـمَيْلٍ، وَأَبُـو عُبَيْـدٍ، وَعَفَّانُ، وَابْنُ الْمَـدِينِيِّ، وَابْنُ رَاهَوَيْـهِ، وَالْحَسَـنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْـوَانِيُّ، وَالْحَسَــنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَــرَانِيُّ، وَغَيْـرُهُمْ مِمَّنْ سَــأَحْكِيهِ عَنْهُمْ وَغَيْـرِهِمْ، وَصَوَّبَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ كَثِيرٍ، أَنَّهُ (يُصْلِحُ) فَيُغَيِّرُ (وَيَقْرَأُ الصَّـوَابَ) مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَعْرِبُوا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا عَرَبًا"(74).

رابعاً : كيفيَّة إصلاح اللحن في الحديث:

رأى البحث أن هناك اتجاهين في ذلك :

الأوَّل: هو الإصـلاح في متن الكتـاب بمحـو اللحن وتثـبيت الصَّـحيح، وهـو المرويُّ عن أحمد وغـيره لاسـيَّما في القـرون الأولى، وقـد مـرَّ قريبًـا قـولُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ (360هـ):"رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُغَيِّرُ اللَّحْنَ فِي كِتَابِهِ"(75).

وجاء في الكفاية :" عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيِّ، قَالَ: مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي، عَنْ عَفَّانَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ عَفَّانَ كَانَ لَا يَلْحَنُ وَقَـالَ لَنَـا عَفَّانُ: مَـا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ حَمَّادًا كَانَ لَا يَلْحَنُ، وَقَالَ حَمَّادٌ: مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ قَتَادَةَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَـإِنَّ قَتَـادَةَ كَـانَ لَا يَلْحَنُ "(76).

الثَّاني: إبقـاء الحـديث كمـا هـو في الكتـاب، والتَّنبيـه على الإصـلاح في الحاشية، أو في مجلس العلم، وقد ذكر عياض(544هـ) أنَّ هـذا الاتجـاه هـو المعمـولُ بـه عنـد أغلب المشـايخ، قـال :" الَّذِي اسْـتَمَرَّ عَلَيْـهِ عَمَـلُ أَكْثَـرِ

الْأَشْيَاخِ نَقْلُ الرِّوَايَةِ كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ وَسَمِعُوهَا وَلَا يُغَيِّرُونَهَا مِنْ كُتُبِهِمْ حَتَّى أَطْرَدُوا ذَلِكَ فِي كَلِمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرِّوَايَةُ فِي الْكُتُبِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ التِّلَاوَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا وَلم يجىء فِي الشَّاذِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُوَطَّأِ وَالصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا حِمَايَةٌ لِلْبَابِ لَكِنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى خَطَئِهَا عِنْدَ السَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ وفى حَوَاشِي الْكُتُبِ وَيَقْرَءُونَ مَا فِي الْأُصُولِ عَلَى مَا بَلَغَهُمْ"(77).

تنبيه على وجوب الاحتجاج بالحديث الصَّحيح

وجب في ختام هذا البحث التَّنبيه على أنَّ الأصل هو جواز الاستشهاد بالحديث الشَّريف إذا صحَّت روايته، ويكفي بعد صحَّة الرِّواية اعتقاد أنَّ هذا هو عين كلامه ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ ، فالاستدلال هنا كافٍ، ولو بغلبة الظَّن، وليس شرطاً اليقين، هذا ما نبَّه عليه بعض النَّحويين ، ويغفله كثيرون ممَّن درسوا الاستشهاد بالحديث النَّبوي الشَّريف، فقد نقل عبد القادر البغدادي (1093هـ) عن البدر الدَّماميني (827هـ) في نصرة مذهب ابن مالك:" وَقد أَكثر المُصَنّف من الِاسْتِدْلَال بالأحاديث النَّبَوِيَّة وشنع أَبُو حَيَّان عَلَيْهِ وَقَالَ: إِن مَا اسْتندَ إِلَيْهِ من ذَلِك لَا يتم لَهُ لتطرق احْتِمَال الرِّوَايَة بِالْمَعْنَى، فَلَا يوثق بِأَن ذَلِك المحتج بِهِ لَفظه ـــ عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام ـــ حَتَّى تقوم بِهِ الْحجَّة، وَقد أجريت ذَلِك لبَعض مَشَايِخنَا فصوب رَأْي ابْن مَالك فِيمَا فعله؛ بِنَاءً على أَن الْيَقِين لَيْسَ بمطلوب فِي هَذَا الْبَاب، وَإِنَّمَا الْمَطْلُوب غَلَبَة الظَّن الَّذِي هُوَ مَنَاط الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة، وَكَذَا مَا يتَوَقَّف عَلَيْهِ من نقل مُفْرَدَات الْأَلْفَاظ وقوانين الْإِعْرَاب، فالظن فِي ذَلِك كُله كَاف، وَلَا يخفى أَنه يغلب على الظَّن أَن ذَلِك الْمَنْقُول المحتج بِهِ لم يُبدل؛ لِأَن الأَصْل

عدم التبديل لَا سِيمَا وَالتَّشْدِيد فِي الضَّبْط والتحري فِي نقل الْأَحَادِيث شَـائِع بَين النقلَة والمحدثين، وَمن يَقُول مِنْهُم بِجَوَاز النَّقْل بِالْمَعْنَى فَإِنَّمَا هُوَ عِنْـده بِمَعْنى التجويز الْعقلِيّ الَّذِي لَا يُنَافِي وُقُـوع نقيضـه، فَلـذَلِك تـراهم يتحـرون فِي الضَّبْط ويتشددون مَـعَ قَـوْلهم بِجَـوَاز النَّقْل بِـالْمَعْنَى فيغلب على الظَّن من هَذَا كُله أَنَّهَا لم تبدل، وَيكـون احْتِمَـال التبـديل فِيهَـا مرجوحًـا فيلغى وَلَا يقْدَح فِي صِحَة الِاسْتِدْلَال بهَا، ثمَّ إِن الْخلاف فِي جَوَاز النَّقْـل بِـالْمَعْنَى إِنَّمَـا هُوَ فِيمَا لم يدون وَلَا كتب، وَأما مَا دون وَحصـل فِي بطُـون الْكتب فَلَا يجـوز تَبْدِيل أَلْفَاظه من غير خلاف بَينهم " (78).

خاتمة البحث

1. اللحن مذموم شرعًا، وقد تسلَّل إلى المجتمع المدنيِّ قديمًا قبل الاختلاط بالأمم الأخرى في عهد الفتوحات الإسلاميَّة.
2. يعاقب على اللحن في الشَّريعة الإسلاميَّة تعزيرًا.
3. ذكر النحويون والمحدِّثون أن هناك أحاديثَ رُويت عن الرواة ملحونةً، وهذا اللحن إمَّا لغويّ وإما نحويٌّ.
4. الرِّواية في الأحاديث النَّبوية الملحونة نحويًا قليلة جدًا.
5. الرِّوايات الملحونة نحويًا ضعيفةٌ في إسنادها، وهي معارضةٌ بروايات صحيحة لا لحن فيها.
6. جاز توجيه هذه الأحاديث على استعمال من استعمالات العرب.
7. ذكر المحدِّثون أن هناك من الرُّواة من كان لحانًا كالأوزاعي ـــ رحمه الله ـــ؛ ولهذا رأوا وجوب تعلم النَّحو قبل الإقبال على رواية الحديث النَّبوي الشَّريف.
8. اختلف علماء الحديث في تصحيح الحديث إن دخله اللحنُ، فمنهم من منع الإصلاح، ومنهم من أجازه، ومنهم من فصَّل في المسألة فقال: إن كان ما يُرى أنّه لحنٌ محلَّ خلاف بين أهل العربيَّة فلا يصحّح؛ إذ لا إنكار في مسائل الاجتهاد، وإن كان باتفاقهم منسوبًا للنبيِّ ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ فوجب الإصلاح، وإن كان منسوبًا لمن دونه، جاز الإصلاح، وجاز الترك.
9. اختلف من رأى جواز إصلاح الحديث من اللحن في كيفيَّة إصلاحه إلى طائفتين: الأولى: ترى إصلاح محلِّ اللحن في متن الحديث ، والثَّانية: رأت أن يكون الإصلاح في الحاشية أو في مجالس العلم، وترك ما في المتن كما هو.

انتهى البحث
وما توفيقي إلَّا بالله
عليه توكلت وإليه أنيب

الهوامش

.1ومنها: كتاب (شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح) لجمال الدين ابن مالك (672هـ)، و(الاستشهاد بالحديث) لمحمَّد الخضر حسين (مجلة مجمع اللغة العربية 3/ 199)، و (في أصول النَّحو) لسيد الأفغاني ص 42 وما بعدها، و(الشَّواهد والاستشهاد في النَّحو) ص 312 وما بعدها، و(الحديث النَّبوي في الدِّراسات اللغوية والنَّحوية) لمحمد ضاري حمادي ، و (الحديث النبوي في النحو العربي) لمحمود فجال، و(في الحديث الشَّريف والنَّحو) للدكتور خليل بنيان الحسون (مجلة الأستاذ العدد 2 ـــ بغداد 1979) و(موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف) لخديجة الحديثي، و(الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو) لسعد الدين إبراهيم، وطه الراوي في كتابه (نظرات في اللغة والنَّحو) وغيرها كثير.

2 .الاقتراح : 86.

3 .المصدر السَّابق : 86.

.4 صحاح العربيَّة: (لحن) 6/2193.

.5 التَّوقيف على مهمات التَّعاريف: 288.

.6 الكليات: 797.

.7انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع : 2/28 ، مصنف أبي شيبة : 13/165.

8 .عيون الأخبار: 2/172.

.9المستدرك على الصَّحيحين: (3643). قال الحاكم:" صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "وقال الذَّهبي في تلخيصه: صحيح، وانفرد الألباني في السِّلسلة الضَّعيفة: 2/315 ، بقوله : ضعيف، وأكثر كتب اللغة تزيد على الرواية في كتب الحديث (فإنَّه قد ضل).انظر الخصائص: 2/8، المزهر: 2/341.ولم أجد هذه الزيادة فيما اطلعت عليه.

.10المسند الصَّحيح : (48- (870).

.11سنن أبي داود: (1101).

.12قال الإمام الجويني (478هـ) عن مراتب العقاب :" ثم قال الأئمَّةُ بعد ذلك.: ليس للإمام أن يبتدر الضربَ بل نرعى في ترتيب التَّأديبِ من التَّدريج والاكتفاء بأقلِّ المراتب ما يرعاه الدَّافع في الاقتصار على حاجة [الدفع] ، حتَّى إن عَلِم أنَّ التَّوبيخ بالكلام كافٍ، اكتفى به. وإن لم يره ناجعاً ترقى إلى [التعنيف] فيه، ثم يرقى من هذه المرتبة إلى ما يرى من حبسٍ، أو دفعٍ في الصدر، أو ما جرى هذا المجرى، ثم هكذا إلى أن ينتهي رأي". نهاية المطلب في دراية المذهب : 17/ 362.

.13 شعب الإيمان: 3/211.

.14مراتب النَّحويين: 5.

.15إعتاب الكتاب: 126.

.16صحيح البخاري: (1291).

.17ألفية العراقي المسمَّاة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: 149.

.18مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد): 1/477.

.19المستدرك على الصَّحيحين قال: " صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " وقال الذَّهبي في تلخيصه : صحيح .

. 20انظر مقدِّمة محقق كتاب شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: 58.

.21المسند: (مسند عبد الله بن عمر): 9/327.

.22سنن ابن ماجة :(باب ذكر الشَّفاعة): 5/.364

.23 المعجم الكبير: 13/191.

24. الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني: 24/118.
25. المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي: 529.
26. انظر: مسند أحمد: 36/462، صحيح مسلم (باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة): 1/553 ، صحيح ابن حبان:(باب ذكر الحث على تعليم كتاب الله) :1/332، المعجم الكبير: 8/138، السنن الكبير: 5/29. مجمع الزوائد : 6/313.
27. انظر: تهذيب التَّهذيب: 5/58" قال ابن معين ضعيف وقال أبو زرعة حدث بأحاديث مناكير عن أيوب وقد حدث عنه الناس وقال أبو حاتم صالح شيخ محله الصدق، وقال أبو داود ليس به بأس وقال النسائي ليس بالقوي سمع منه عمرو بن علي سنة ثمانين ومائة قلت وقال أبو بكر البزار ليس به بأس وقال ابن حبان كان ممن يقلب الأسانيد توهما لا عمدًا حتى بطل الاحتجاج به وقال ابن عدي عامَّة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات".
28. الجمل في النَّحو: 157.
29. شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: 157.
30. صحيح البخاري (4745) باب (والَّذين يرمون أزواجهم) : 6/99.
31. التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح: 23/29، وانظر عقود الزبرجد
32. انظر: مصابيح الجامع: 8/317. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد : 1/388.
33. مصابيح الجامع: 8/317.
34. انظر الكتاب: 3/311.
35. انظر المقاصد النحوية: 4/1854.
36. المصدر السابق: 4/1854.
37. صحيح مسلم (باب الإسراء برسول الله) : 1/251.وفيه الرِّواية بالنصب ولا إشكال فيه ، وإنَّما الإشكال في كتابته في بعض نسخ مسلم مجرَّدًا من ألف النَّصب .
38. شرح النَّووي على مسلم: 2/227.
3. البخاري:(باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السَّماء آمين فوافقت):4/ـ 116.وانظر: المسند : 5/259.
40. شرح النَّووي على مسلم: 2/227.
41. عقود الزَّبرجد على مسند الإمام أحمد: 1/ 285.
42. شُعب الإيمان: 9/492، وهو في مسند القضاعي:1/336، بلفظ (تكونون) ولا إشكال فيه من حيث النَّحو.
43. شُعب الإيمان: 9/492.
44. الجامع الصغير: 9758، المقاصد الحسنة: 519، كشف الخفاء: 2/149، المداوي: 5/90.
45. شرح التسهيل: 1/53.
46. انظر تخريجه على هذا الوجه في الحاوي للفتاوي : 2/331، وانظر المسألة في الإنصاف: 2/472.
47. الحاوي: 2/331.
48. خزانة الأدب: 8/426.
49. المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي: 526.
50. الجامع لأخلاق الرَّاوي: 2/22.
51. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية:1 /431.
52. المصدر السَّابق: 1/433.
53. الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: 1/77.
54. انظر: طبقات النَّحويين واللغويين: 66 ، قال:" ثم قدم البصرة ليكتب الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة، فبينا هو يستملي على حماد قول النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: "ليس مِن أصحابي إلَّا مَن لو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدَّرداء". فقال سيبويه: "ليس أبو الدَّرداء". فقال حمَّاد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنَّما "ليس" هاهنا = استثناء. فقال: سأطلب علمًا لا تلحنني فيه. فلزم الخليل فبرع، وقال عبيد الله بن معاذ العنبري البصري: جاء سيبويه إلى حمَّاد بن سلمة، فقال: أحدثك هشام بن عروة، عن أبيه، في رجل رَعُفَ في الصَّلاة؟ فقال حمَّاد: أخطأتَ، إنما هو "رَعَفَ". فانصرف إلى الخليل، فشكا إليه ما لقيه من حمَّاد، فقال: صدق حمَّاد، ومثل حمَّاد يقول هذا. و"رَعُفَ" لغة ضعيفة، والصحيح "رَعَفَ".

55.الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 144
56.المقدِّمة = (معرفة أنواع علوم الحديث): 217.
57.الكفاية: 1/517.
58.المصدر السَّابق بالإحالة نفسها.
59. المصدر السَّابق: 1/.518
60.المصدر السَّابق بالإحالة نفسها.
61. فتوح البلدان: 5/282.
62. الإحكام في أصول الأحكام: 2/89
63. توجيه النَّظر إلى أصول الأثر: 680.
64.الإلماع: 185.
65. المقدِّمة = (معرفة أنواع علوم الحديث): 218.
66. المعجم: 382
67.المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي:526 .
68.المصدر السَّابق :525 .
69.المصدر السَّابق: بالإحالة نفسها.
70.الإحكام في أصول الأحكام: 2/89.
71.الإلماع: 185.
72.المصدر السَّابق: بالإحالة نفسها.
73.الباعث الحثيث إلى اختصارعلوم الحديث : 145.
74.فتح المغيث بشرح الفية الحديث: 3/169.
75.المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي:526 .
76. 1/430.
77.الإلماع: 186.
78.خزانة الأدب: 1/14.

المصادر والمراجع

1. الإحكام في أصول الأحكام لعليِّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الظَّاهري (456هـ)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
2. الاقتراح في أصول النَّحو وجدله لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ) حقَّقه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق ، ط1، 1989م.
3. ألفيَّة العراقي المسمَّاة بـــــــــــ (التبصرة والتذكرة في علوم الحديث) لعبد الرَّحيم بن الحسين العراقي (806هـ) تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج الرياض، ط2، 1428هـ.
4. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع عياض بن موسى اليحصبي (544هـ) تحقيق: السَّيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة ، القاهرة ، تونس، ط1 ، 1970م.
5. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (774هـ) تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلميَّة، بيروت ، لبنان ط2، بدون تاريخ.
6. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (1205هـ) دار الفكر، بيروت، ط1، 1414هـ.
7. تصحيح الفصيح وشرحه لعبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (347هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ، 1988م.

8. تهذيب التَّهذيب لأحمد بن علي بن محمَّد بن أحمـد بن حجـر العسـقلاني (852هــ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ،ط1، 1326هـ.
9. تهذيب اللغة لمحمَّد بن أحمد بن الأزهري (370هـ) تحقيق محمَّد عـوض، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت، 2001م.
10. التَّوضيح لشرح الجامع الصحيح لعمـر بن علي المعـروف بـابن الملقن (804هــ)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيـق الـتراث، نشـر دار النـوادر، دمشـق، ط1، م 2008.
11. التَّوقيف على مهمات التَّعاريف لزين الدين محمَّد عبد الـرَّؤوف بن علي الحـدَّادي المناوي (1031هـ) ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط1، 1990م.
12. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثـابت البغـدادي (463هـ) تحقيق د. محمود الطحَّان، مكتبة المعارف، الرياض، بدون تاريخ.
13. الجُمل في النَّحو للخليـل بن أحمـد الفراهيـدي (170هــ) تحقيـق: د. فخـر الـدِّين قباوة، ط5، 1995م.
14. الجواهر والـدرر في ترجمـة شـيخ الإسـلام ابن حجـر لمحمَّد بن عبـد الـرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (902هـ) تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد دار ابن حزم، بيروت ط1، 1991م.
15. الحاوي للفتاوي لجلال الدين عبد الرَّحمن السيوطي(911هـ)، دار الفكر، بـيروت، 2004م.
16 .الحمَاسَة الصُّغرى (الوحشيات)، لأبي تمـام حـبيب بن أوس الطَّائي، (231هــ) ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، وزاد في حواشيه: محمود شاكر دار المعـارف، القـاهرة ، ط3 بدون تاريخ.
17. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القـادر بن عمـر البغـدادي (1093هــ) ، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط4، 1997م.
18. رسائل الجاحظ لعمرو بن بحر الشهير بالجاحظ (255هـ)، تحقيق: أ. عبـد السَّـلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1964م.
19. السُّنن الكبير لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (458هـ)، تحقيق مركز هجر للبحوث والدراسات : دار هجر، القاهرة ،ط1، 2011م.
20. سـنن ابن ماجـة لمحمـد بن يزيـد القزويـني (273هــ) تحقيـق شـعيب الأرنـؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية الأولى، 2009 م دار الفكر للطباعة، بيروت بدون طبعة وبدون تاريخ.
21. شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجـاج) لمحـيي الـدِّين يحيى بن شرف النووي (676هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط2، 1392هــ.
22. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد) لمحمد بن عبد الله ابن مالك (672هـ)، تحقيـق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، دار هجر، ط1، 1990م.
23. شُعب الإيمان لأحمد بن الحسين البيهقي(458هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2003م.
24. شَوَاهِد التَّوضـيح وَالتَّصـحيح لمشـكلات الجـامع الصَّـحيح محمَّد بن عبـد اللـه، ابن مالك الطائي (672هـ)، تح طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405هـ.

25. الصِّـحاح (تـاج اللغـة وصِـحاح العربيَّة) لإسـماعيل بن حمَّاد الجـوهري (393هــ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط،4 1988م.
26. صحيح البخـاري لمحمَّد بن إسـماعيل البخـاري (256هـ)، تحقيـق محمَّد زهـير بن ناصر، دار طوق النَّجاة (مصوَّرة عن السُّلطانية بإضافة تـرقيم تـرقيم محمَّد فـؤاد عبـد الباقي)، ط1 1422هـ.
27. صحيح ابن حِبَّان (الإحسان في تقريب صـحيح ابن حِبَّان) لمحمَّد بن حِبَّان التَّميمي (354هـ) ترتيب: الأمير علاء الدِّين علي بن بلبان الفارسـي (739هــ) تحقيـق: شـعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط،1 1988م.
28. صحيح مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (261هـ) تحقيـق محمـد فـؤاد عبـد البـاقي،: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
29. طبقات النَّحويين واللغويين لمحمَّد بن الحسن الزُّبيدي (379هـ) تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، بدون تاريخ.
30. عُقودُ الزَّبَرْجَـدِ على مُسْـند الإِمَـام أَحْمـد لعبـد الـرحمن بن أبي بكـر السـيوطي (911هـ)، تحقيق د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت، لبنان، 1994م.
31. العَين للخليــل بن أحمــد بن الفراهيــدي البصــري (170هــ) تحقيــق: د. مهــدي المخزومي، د إبراهيم السَّامرائي: دار ومكتبة الهلال.
32. الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني لأحمد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد البنا (1378هـ) دار إحياء التراث، بدون تاريخ.
33. فتح المغيث بشرح ألفيَّة الحـديث لمحمَّد بن عبـد الـرَّحمن بن محمَّد السَّـخاوي (902هـ)، تحقيق : علي حسين علي : مكتبة السنَّة، مصر، ط1، 2003م .
34. فتـوح البلـدان لأحمـد بن يحـيى بن جـابر بن داود البَلَاذُري (279هــ): دار ومكتبـة الهلال، بيروت، 1988م.
35. الفصيح لأحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) تحقيق: د. عـاطف مـدكور، دار المعـارف، القاهرة ، بدون تاريخ.
36. القاموس المحيط لمحمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسَّسة الرِّسالة بإشـراف: محمَّد نعيم العرقسُوسـي، مؤسسـة الرِّسـالة، بيروت ،ط8، 2005م.
37. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق ماهر ياسين الفحل دار ابن الجوزي، الدمام ، ط1، 1432 هـ
38. الكليَّات لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الحنفي (1094هـ) تحقيــق: عدنان درويش و محمَّد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، بدون تاريخ.
39. لسان العرب لمحمَّد بن مكرم بن ابن منظور الأنصاري الأفـريقي (711هــ) ، دار صادر، بيروت، ط3 ، 1414هـ.
40.مجمع الزَّوائد ومنبـع الفوائـد لأبي الحسـن نـور الـدِّين علي بن أبي بكـر الهيثمي (807هـ) تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1994م.

41. المحـدِّث الفاصـل بين الـرَّاوي والـواعي للحسـن بن عبـد الـرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُـزِيُّ (360هـ) ، تحقيـق: محمَّد عجـاج الخطيب، دار الفكـر، بـيروت، ط3، ه 1404.
42. المحيط في اللغة لإسـماعيل بن عبَّاد بن العبـاس، المشـهور بالصَّـاحب بن عبَّاد (385هـ) ، تحقيق د. محمَّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، 1994م.
43. المداوي لعلـل الجـامع الصـغير وشـرحي المنـاوي لأحمـد بن الصـدِّيق الغمـاري (1380هـ)، دار الكتبي، القاهرة، ط1، 1996م.
44. مسائل أبي الوليد ابن رُشد (الجد) لأبي الوليد محمَّد بن أحمد بن رُشـد (520هـ) تحقيق: محمَّد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت ، ودار الآفاق الجديدة، المغـرب ط 2، 1414هـ.
45. المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شـروح الألفيـة المشـهور بـ «شـرح الشـواهد الكبرى» لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسـى العيـني (855 هـ) تحقيـق: أ. د. علي محمَّد فـاخر، أ. د. أحمـد محمَّد توفيـق السـوداني، د. عبـد العزيـز محمَّد فـاخر ، دار السلام القاهرة، ط1، 2010م.
46. المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسي (458هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط1، 2000م.
47. المستدرك على الصَّحيحين للحاكم (محَّمد بن عبد اللـه بن الحـاكم النيسـابوري (405هـ) تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، 1997م.
48. مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (241هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسَّسة الرِّسالة، ط1، 2001م.
49. المعجم الكبـير لسـليمان بن أحمـد الطَّبراني (360هـ) تحقيـق حمـدي بن عبـد المجيد السلفي: ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
50. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحـاديث المشـتهرة على الألسـنة لمحمـد بن عبـد الـرحمن السـخاوي (902هـ) تحقيـق: محمـد عثمـان، ط1، دار الكتـاب العـربي، بيروت، 1986م.
51. مقدِّمة ابن الصَّلاح (معرفة أنواع علوم الحديث) لعثمان بن عبـد الـرَّحمن الشَّـهير بابن الصَّلاح (643هـ) تحقيق: نور الدِّين عتر، دار الفكر، سـوريا، دار الفكـر المعاصـر، بيروت 1986م.
52. نهاية المطلب في دراية المـذهب لعبـد الملـك بن عبـد اللـه بن يوسـف بن محمَّد الجويني، (478هـ) تحقيـق د. عبـد العظيم محمـود الـدّيب: دار المنهـاج ، جـدَّة، ط1، 2007م.